

CAC,Casablanca,22/06/2004,2213

Identification			
Ref 20770	Juridiction Cour d'appel de commerce	Pays/Ville Maroc / Casablanca	N° de décision 2213
Date de décision 22/06/2004	N° de dossier 2213/2004	Type de décision Arrêt	Chambre
Abstract			
Thème Redressement Judiciaire, Entreprises en difficulté		Mots clés Société, Recevabilité, Administration provisoire, Action en justice	
Base légale		Source Non publiée	

Résumé en français

La mise sous administration judiciaire n'entraîne pas l'incapacité d'agir en justice et ce, contrairement à la liquidation judiciaire.

Résumé en arabe

الشركة تحت الحراسة القضائية لا يفقدها أهلية التقاضي لأنه ليس قضاء بالتصفية القضائية بل غاية الحفاظ على حقوق المساهمين و الشركة

Texte intégral

محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء

قرار رقم 2213: صادر بتاريخ 22/06/2004

التعليل :

في مقال الاستئناف الأصلي:

حيث انه بخصوص الدفع الذي تمسكت به الطاعنة و الذي مفاده أن الدعوى التي تقدم بها المستأنف عليه غير مقبولة شكلا لأنها توجد تحت الحراسة القضائية و انها لا تتوفر على أهلية التقاضي و أن ممثلا القانوني و الوحيد هو الحارس القضائي محمد بناني و إن عدم توجيه الدعوى ضد الحارس القضائي يجعل المقال معيبا فانه دفع مردود و قد سبق للحكم المستأنف إن أجاب عنه ذلك أن وضع الشركة تحت الحراسة القضائية لا يفقدها أهلية التقاضي لأنه ليس قضاء بالتصفية القضائية بل غايته الحفاظ على حقوق المساهمين و الشركة إلى غاية البت في النزاع القائم بين الشركاء هذا من جهة و من جهة أخرى فان المستأنف عليه وجه الدعوى ضد الطاعنة في شخص ممثلا القانوني و الذي قد يكون المسير أو الحارس القضائي مما يتعين معه رد هذا الدفع . و بخصوص الدفع الذي تمسكت به الطاعنة و الرامي غالى إيقاف البت إلى حين صدور قرار نهائي بشأن فسخ عقد الخوصصة في مواجهة السادة محمد بلغدورية و محمد بن صالح و احمد عربي فانه دفع مردود للأسباب التالية :

– إن دعوى فسخ عقد الخوصصة تخص الطاعنة و باقي المسيرين المرفوعة ضدهم الدعوى بسبب سوء التسيير في حين أن دعوى البنك هي في مواجهة الطاعنة بسبب الدين الذي تخلد بذمتها.

انه حسب الوثائق المدرجة بالملف و خاصة مال الدعوى الذي تتمسك به الطاعنة فانه بالرجوع إلى الحكم الصادر بشأن دعوى فسخ عقد الخوصصة بتاريخ 24/10/2000 في الملف عدد 28/270 يتضح انه ليس به ما يفيد إعفاء الطاعنة من أداء الديون التي عليها تجاه الغير بل إن الحكم المذكور بعد أن قرر فسخ عقد الخوصصة قضى بإرجاع الشركة الطاعنة إلى ملكية الدولة لذلك يكون طلب إيقاف البت غير منتج و يتعين رده .

و بخصوص الدفع الذي تمسكت به الطاعنة و الذي مفاده أن بنك الوفاء هو جزء من الكتلة البنكية المكونة من البنك الشعبي و البنك المغربي للتجارة و الصناعة و البنك المغربي للتجارة الخارجية و أن حصته من القرض 20 % فقط و لا صفة في المطالبة بالدين و انه نظرا للمبالغ المطالب بها تلتمس إجراء خبرة . فان الثابت من المقال الافتتاحي أن المستأنف عليه يطالب استنادا إلى عقد الاتفاق المبرم بينه و بين الطاعنة و المصادق على توقيعه بدينه بتاريخ 12/04/1996 و الذي بموجبه تحددت المديونية في مبلغ 4.179.943,19 درهم لذلك فان صفة الطاعنة في تقديم الدعوى ثابتة من خلال العقد المذكور و المبرم بين الطرفين معا.

أما بخصوص منازعة الطاعنة في مبلغ الدين فالثابت أن البنك يطالب بدينه استنادا إلى الاتفاق المذكور و أن كشوفات الحساب المدلى بها تتعلق بنفس الدين أي الاتفاق المؤرخ في 1996/12/04 و الذي تم بمقتضاه الاتفاق على أدائه على مراحل .

و حيث إن الطاعنة لم تدل بما يفيد أنها أدت ما تم الاتفاق عليه لذلك يكون طلب إجراء خبرة حسابية مع وجود اعتراف بالدين غير مرتكز على أساس قانوني إلا أن ما يترتب عن عدم احترام أجل الاداءات هو اعتبار الدين حالا بكامله و بالتالي يكون من حق البنك مطالبة الطاعنة بأداء الدين مع الفوائد القانونية من تاريخ حلول أداء أول قسط وهو 05/11/1996 و يتعين تبعا لذلك تعديل الحكم المستأنف و حصر المبلغ المحكوم به في 4.179.943,19 درهم مع الفوائد القانونية من تاريخ 05/11/1996

الاستئناف الفرعي:

حيث تمسك بنك الوفاء بحقه في الحصول على الفوائد الاتفاقية بدل القانونية و بتعويض عن التماطل و قدره 300.000,00 درهم.

حيث انه بخصوص الفوائد الاتفاقية فانه باستقراء العقد الرابط بين الطرفين لم نجد ضمن بنوده ما يفيد تخويل البنك حق استيفاء أية

فوائد اتفاقية بعد فسخ العقد أو بعد حلول إقساطه مما يكون معه هذا الدفع غير منتج و يتعين رده .

و بخصوص تعويض التماطل فالثابت قانونا انه تعويض مستقل عن الفوائد القانونية غايته جبر الضرر الذي لحق المدعى من جراء التماطل في أداء الدين , و أن الحكم المستأنف جانب الصواب عندما قضى برفض الطلب و يتعين إلغائه في هذا الشق و الحكم من جديد لبنك الوفاء بتعويض عن التماطل تقدره المحكمة في مبلغ 10.000,00 درهم.

لهذه الأسباب

:

فان محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء و هي تبت انتهائيا علنيا حضوريا .

في الشكل :

بقبول استئناف شركة الصناعات الميكانيكية و الكهربائية سيمف في مواجهة بنك الوفاء دون باقي المستأنف عليهم و بقبول الاستئناف الفرعي لبنك الوفاء في مواجهة شركة سيمف دون باقي المستأنف عليهم و بعدم قبول الاستئنافات الفرعية المرفوعة من طرف محمد بنصالح و محمد بلغندورية و كذا المذكرة الإضافية مع تحميل هؤلاء صائر استئنافهم.

في الجوهر :

باعتبار استئناف شركة سيمف الأصلي و الاستئناف الفرعي لبنك الوفاء جزئيا و إلغاء الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 08/11/2001 في الملف عدد 277/2001 فيما قضى به من رفض لطلب التعويض عن التماطل و الحكم من جديدة على شركة سيمف بأدائها لبنك الوفاء تعويض قدره عشرة آلاف درهم و بتأييده في الباقي مع تعديله و ذلك بحصر أصل الدين المحكوم به في مبلغ 4.179.943,19 درهم مع الفوائد القانونية من 05/11/1996 و جعل الصائر بالنسبة.